وديع عواودة (*)

قراءة في انتخابات الكنيست

حكومة غربان

ليس في حكومة إسرائيل الجديدة ما يبشّر بالخير ولا بالسلام ولا بالمساواة. حكومة واحدة برأسين أولهما يمثّل «دولة تل أبيب» ويخدم مصالح النخب القديمة، البرجوازية الأشكنازية المؤمنة بالرأسمالية الليبرالية الخالية من الرحمة تجاه الفقراء والمهمشين يهودا وعربا، ورأسها الآخر لا يقل خطورة، ويمثل المستوطنين. وعلى الرغم من الفوارق والتوترات بين مركباتها الجديدة والقديمة تمخضت انتخابات الكنيست التاسع عشر كما كان متوقعا عن حكومة يمينية متجانسة في المجالين السياسي والاقتصادي.

كما كان في الحملات الانتخابية التي استبدلت الصراع ومستقبل العلاقات مع الشعب الفلسطيني بالقضايا الداخلية، فإن وجهة حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة تذهب نحو البحث عن البقاء أطول مدة أكبر، والانشغال بكل شيء عدا القضية الفلسطينية، وإبقاء خطاب بار إيلان حبرا على ورق.

هكذا كان في حكومة نتنياهو الثانية، لكن هذه الجديدة أشد خطرا لعدة أسباب.

ربما بشكل غير مسبوق توضع مفاتيح المقدرات الاقتصادية والسياسية بيد المستوطنين للمرة الأولى: وضعت وزارتا الإسكان والتجارة والصناعة ورئاسة اللجنة المالية في الكنيست بيد مندوبي المستوطنين (البيت اليهودي)، ووضعت وزارة الدفاع صاحبة الصلاحيات والمؤثرة على تسمين الاستيطان، بيد قائد الجيش اليميني المتطرف موشيه يعالون.

بالنسبة لمعسكر المستوطنين، هذه فرصة تاريخية لقطع

(*) صحافي فلسطيني- كفر كنا (الجليل)

الشك باليقين ووأد تسوية الدولتين، دفنها في التراب المستباح في الضفة الغربية. منذ وقعت اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣ تضاعف الاستيطان ثلاث مرات، وهم اليوم يعُدون (مع القدس) نحو نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية. ويتطلع قادة المستوطنين لمضاعفة عددهم بمساعدة الحكومة الجديدة حتى تغدو تسوية الدولتين خيالا ووهما مطبقين. يكمن خطر حكومة المستوطنين بتوّفر فرص زيادة النهب والسلب، فسمك القرش يزداد توحشا حينما يستنشق رائحة الدم.

من هذه الناحية حكومة نتنياهو الثالثة هي أشد خطرا من سابقتها لحيازتها ورقة تين على صورة وزيرة العدل تسيبي ليفني التي أوكلت مهمة الثرثرة مع السلطة الفلسطينية إلى ما شاء الله وطحن الماء. تدرك ليفني بخلاف تصريحاتها المعسولة أن احتمالات إدارة حكومة نتنياهو مفاوضات مع الجانب الفلسطيني ضئيلة، وهذا ما يقر به عدد كبير من المراقبين الإسرائيليين، لكن ليفني آثرت المقعد الوزاري الوثير بعيدا عن صحراء المعارضة ولتغطية عورتها وعورة حكومتها سترضى بلعب دور المزيّن لتجميل صورة إسرائيل في العالم، وتخفيف الضغط عن حكومتها كما فعل من قبلها وزراء حزب العمل في حكومتي الليكود وكاديما السابقتين.

وتزداد مخاطر مثل هذه الحكومة عند استنشاقها رائحة الدم الفلسطيني المسفوك على مذبح الخلافات الداخلية القاتلة التي ستّمكن المحتلين من تمرير مخططاتهم دون خجل أو وجل. وهذا ما يؤكده المعلق الإسرائيلي البارز يوسي ميلمان (الإذاعة العبرية العامة ٢٠١٣/٣/٣١) الذي يشير إلى أن زيارة باراك أوباما الحميمة لإسرائيل وانحيازه لها ولليهود ودعمه السخي لهم لن تدفع نحو إنهاء الاحتلال طالما بقي مريحًا ومجانيًا، سيما في ظل خلافات داخلية تستنزف طاقات الشعب الفلسطيني ومعنوياته، وتدّمر تضامن العرب والأجانب معهم.

ومن المرجح أن تزداد الحكومة الجديدة وقاحة وطمعًا واستخفافًا بالفلسطينيين، على الرغم من قوة حقهم نتيجة عوامل أخرى، كانشغال أوروبا بمشاكلها الاقتصادية وتغليب مصالحها وفقدان البيت الأبيض الرغبة في الضغط الحقيقي على إسرائيل. وهناك مؤشرات على أن أوباما قد قام بزيارة سياحية دون خطة سياسية تتجاوز إدارة الصراع نحو تسويته. تتجه إسرائيل اليوم بحكومتها المتجانسة لإدارة الصراع وتراهن على تجاوز خطر نشوء نظام الأبارتهايد أو الدولة ثنائية القومية من خلال كانتونات فلسطينية.

النتائج

على الرغم من أن المراقبين الحزبيين والسياسيين قد اعتبروها جولة انتخابية مملة نتيجتها معروفة سلفا، لكن انتخابات الكنيست الـ ١٩ بأبعادها المتنوعة تخللتها أمور جديدة، شهدت تطورات درامية ما زالت تبعاتها ماثلة أمامنا بوضوح.

جرت الانتخابات البرلمانية المبكرة في إسرائيل في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ بعد قرار رئيس الحكومة نتنياهو إجراء انتخابات مبكرة. وقتها سوغ نتنياهو قراره رسميا بوجود خلافات حول الموازنة العامة ومن أجل حمايتها من الابتزاز، لكن أسبابا أخرى غير معلنة دفعته لذلك ترتبط بحسابات حزبية.

في الانتخابات التي شارك فيها ٣٢ حزبا، تنافست على أصوات الإسرائيليين البالغ عددها ٥ر٦ مليون، لم ينجح منها سوى ١٢ حزبا فيما بلغت نسبة التصويت العامة ٦ر٦٦٪ مقابل ٢ر٦٥٪ في انتخابات ٢٠٠٩ و٢ر٦٣٪ في انتخابات ٢٠٠٦.

وهذا يعني أن نسبة المشاركين في الاقتراع تتجه للازدياد في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، علما أنها شهدت هبوطا واضحا منذ انتخابات ١٩٩٩ حيث بلغت وقتها ٧ر٧٨٪.

ويستدل من نتائج التصويت أن نحو ربع مليون صوت لم تحتسب خلال تحديد قوة الأحزاب واختيار الناجحة منها لأن الكثير من الأحزاب (٢٠ حزبا) حاز على عشرات آلاف الأصوات، لكنها لم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم، وهذا ما دفع بعض الأوساط السياسية للحديث مجددا عن ضرورة رفع نسبة الحسم (٢٪).

الخريطة الحزبية: أحزاب كثيرة وطروحات متشابهة

وكانت الحلبتان السياسية والإعلامية قد انشغلت غداة الإعلان عن الانتخابات المبكرة بالسؤال: هل يشارك رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت بالمنافسة على رئاسة الحكومة من خلال عودته لقيادة كاديما أو بقائمة جديدة، مثلما هو الحال مع وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني؟.

«الحركة»

وبعد ترجيحات وتخمينات كثيرة طالت نحو الشهر ونصف الشهر، كشف أولمرت عن أوراقه معلنا عدم نيته عدم خوض الانتخابات، ما شق الطريق لتسيبي ليفني للإعلان عن حزب

«الليكود بيتنا": فوز موضع تساؤل.

«الحركة» بعد انسحابها من كاديما. وهناك من اعتبر قبل إجراء الانتخابات أن تأخر ليفني في طرح ترشيحها نال من هيبتها السياسية كمشروع حقيقي لرئاسة الحكومة يهدد حقا زعامة نتنياهو. وفعلا جاءت نتائج «الحركة» مخيبة لآمال مؤسسيه طبقا لتوقعات استطلاعات الرأي حيث فاز بستة مقاعد فقط.

لا يختلف طرح «الحركة» بقيادة ليفني بشيء عن طرح الحزب الأم كاديما الذي انشقت عنه ليفني من ناحية رؤيته السياسية، فهو يضع تسوية القضية الفلسطينية بموجب «الدولتين» التحدي الأكبر بالنسبة لإسرائيل اليوم.

كاديما

وكاديما برئاسة شاؤول موفاز، حزب جديد نسبيا كان قد أسسه رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون العام ٢٠٠٥ غداة انفصاله عن الحزب الأم الأول (الليكود) بغية تنفيذ خطة فك الارتباط عن غزة، وهو يرى بعكس الحكومة الحالية أن الصراع مع الفلسطينيين أخطر من إيران، ويدعو لتسوية معهم، ويقترح تسوية تقوم على إعادة ثلثي الضفة الغربية للسيادة الفلسطينية.

العمل

حزب العمل أقدم الأحزاب في إسرائيل ومؤسسها وشريك منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣، خاض الانتخابات هذه المرة بقيادة شيلي يحيموفيتش القادمة هي الأخرى من عالم الصحافة.

يؤمن العمل بتسوية الصراع من خلال «الدولتين» ويبرز في طروحاته التوجهات الاشتراكية الديمقراطية، وهو عضو في الاشتراكية العالمية.

ميرتس

وعلى يساره حزب صغير – ميرتس– بقيادة النائبة زهافا جالئون، وهو الحزب الصهيوني الوحيد الذي يعرف نفسه بـ «اليسار الصهيوني» والوحيد الذي شملت قائمته مرشحا عربيا، وهو يركز على تسوية الصراع وفق حل الدولتين.

«الليكود- بيتنا»

وقاد معسكر اليمين (على الرغم من اختلاط الأوراق وعدم وضوح الفوارق بين يمين ويسار في إسرائيل اليوم) في هذه الانتخابات ائتلاف «الليكود– بيتنا»، وهو قائمة مشتركة لحزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو وقائمة «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان. في برنامجهما السياسي يؤيد طرفا القائمة المشتركة تسوية الصراع من خلال «تسوية الدولتين» والدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة مع الاحتفاظ بالقدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة، وكلاهما يتهمان السلطة الفلسطينية برفض تسوية الصراع.

وقد أقدم الحزبان على توحيد المرشحين ضمن قائمة واحدة، آخذين بنصيحة المستشار الإستراتيجي الأميركي آرثر فينكلشتاين بهدف ضمان تشكيل الحكومة القادمة.

«البيت اليهودي»

تلاه حزب يميني متدين جديد هو «البيت اليهودي» – أتباعه ومرشحوه هم بالأساس مستوطنون– برئاسة المستوطن نفتالي بينيت الذي أطاح بالزعامة التقليدية لحزب «المفدال».

وبينيت (٤٢ عاما) وجه جديد بارز في هذه الانتخابات، ضابط سابق في وحدة خاصة تتبع لقيادة هيئة الأركان، يستمد قوته من مواقفه المتشددة ومن اتجاه الإسرائيليين نحو اليمين ومن شخصيته الكاريزمية.

وعلى يمين «البيت اليهودي» خاض حزب «العظمة لإسرائيل» بقيادة النائبين المتطرفين أرييه إلداد وميخائيل بن آري الداعي لتهجير الفلسطينيين، لكنهما فشلا في تجاوز نسبة الحسم.

شاس ويهدوت هتوراه

وينتمي لمعسكر اليمين، حزب المتدينين الأصوليين الشرقيين (شاس) وشقيقه حزب الأصوليين الغربيين (يهدوت هتوراه). وعلى الرغم من توجهاتهما اليمينية، يشارك هذان الحزبان الأصوليان عادة في كافة الائتلافات الحكومية، وهذه المرة سيبقيان خارج الحكومة.

«يش عتيد»

ويقود الصحافي سابقا يئير لبيد حزبا جديدا يعرف بـ «حزب الوسط»، ويتطلع لتمثيل الطبقات الوسطى و«رفع الغبن» عنها، وهو غير واضح في توجهاته السياسية، لكنه يؤمن بتسوية الدولتين مع الاحتفاظ بـ «الكتل الاستيطانية» والقدس موحدة.

ولا تختلف الطروحات السياسية وتسوية الصراع لدى أحزاب الوسط مثل «الحركة»، كاديما برئاسة شاؤول موفاز، العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش، أو حتى ميرتس برئاسة زهافا جالئون، على الرغم من أن هذا الحزب يقدم ما هو أقرب للحد الأدنى الفلسطيني.

وبالخطوط السياسية العريضة والرؤية العامة تلتقي هذه الأحزاب أيضا مع حزب «يش عتيد» برئاسة يائير لبيد من ناحية تبني فكرة الدولتين لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، ومن ناحية تركيز الدعاية الانتخابية على قضايا داخلية ومدنية (عدا ميرتس)، لكن هذه الأحزاب تباينت في تكتيكاتها الانتخابية واهتماماتها الدعائية.

الأحزاب العربية

خاض المواطنون العرب في إسرائيل انتخابات الكنيست في إطار قائمتين عربيتين مركزيتين (التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة) وقائمة عربية يهودية مركزية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وأخرى هامشية، قائمة «دعم».

كما شاركت قائمة عربية جديدة ، «الأمل للتغيير»، لكنها انسحبت من المنافسة قبيل الانتخابات بتبرير مقتضب رسمي مفاده أنها ترغب في المحافظة على أصوات العرب من الهدر. وضم الكنيست السابق ١١ نائبا عربيا عن الأحزاب العربية، وثمانية نواب عن الأحزاب اليهودية، ستة منهم من العرب الدروز.

وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع العرب ٧٩٠ ألفا، تقل نسبتهم (١٤٪) عن نسبتهم الديمغرافية (١٧٪).

وعلى الرغم من أن للجبهة توجهات اشتراكية وللموحدة توجهات إسلامية وللتجمع توجهات قومية لا تختلف الأحزاب العربية بجوهر طروحاتها وتصوراتها السياسية، وتؤمن بتسوية الصراع بـ «الدولتين» وبالمساواة التامة للمواطنين العرب في إسرائيل، مع وجود تمايزات في سقف المطالب القومية والمدنية.

الحملات الانتخابية:
تغييب السياسي واستحضار الاجتماعي

سهّل هذا الشبه الواضح في جوهر هذه الأحزاب على السياسيين مهمة المناورة والانحياز للحسابات الشخصية وللاعتبارات الانتهازية، فترك وزير الدفاع السابق عمير بيرتس بيته السياسي، حزب العمل، إلى «الحركة» بذريعة أن رئيسته شيلي يحيموفيتش لا تكترث بالقضية السياسية ولا تنفي بالقطع احتمال الانضمام لحكومة برئاسة نتنياهو.

وكان «الحركة» برئاسة ليفني أول المنضمين للائتلاف الحكومي الجديد، وقد خصصت حقيبة حماية البيئة لعمير بيرتس نفسه. وهكذا بالنسبة للجنرال في الاحتياط ورئيس بلدية حيفا عمرام متسناع الذي غادر هو الآخر حزبه العمل وانضم لـ «الحركة» بسبب عدم الاتصال به وضمان مقعد له في قائمة العمل الذي سبق وترأسه ذات مرة. وفي تصريحات للإذاعة العبرية العامة قال متسناع (الإذاعة العبرية العامة ١٢/١٢/٢) بوضوح إن أحدا لم يدعه للانضمام مجددا لقائمة العمل مبديا بتلميح غليظ استعداده لذلك، ولما لم يتلق أي عرض لجأ لقائمة «الحركة» وأشغل المكان الثاني في قائمتها دون تردد.

ركزت معظم الأحزاب الإسرائيلية على القضايا الداخلية في الدعاية الانتخابية هذه المرة، وسعت للظهور بصورة المتماثل مع الهموم الحياتية التي تشغل الإسرائيليين.

وسعت أغلبية الأحزاب لتحدي الحزب الحاكم (الليكود بيتنا) من خلال برامج ودعايات انتخابية تبرز الاهتمام بالطبقة الوسطى وبالضعفاء وبتقليص الفوارق الطبقية.

وتتهم أحزاب الوسط واليسار حكومة إسرائيل اليمينية التوجهات في الناحية الاقتصادية– الاجتماعية أيضا بالاهتمام بمصالح الشرائح الغنية فقط، وبتبني سياسات رأسمالية ليبرالية «متوحشة».

ويعتبر حزب العمل المعارض أكثر الأحزاب الإسرائيلية اهتماما بالناحية الاقتصادية الاجتماعية، في انتخابات الكنيست الـ١٩ ، وسط تغييب شبه كامل لقضايا الاحتلال والصراع. وقد دفع ذلك الكاتب الإسرائيلي عاموز عوز لتوجيه انتقادات لاذعة لرئيسة الحزب يحيموفيتش على خلفية تجاهلها المتعمد للقضايا السياسية في خطابها وتصريحاتها ودعايتها. ووجه عوز ليحيموفيتش لائحة اتهام بقوله إنها أسوأ من إيهود باراك. وقال عوز في ندوة في تل أبيب «باراك ينفي وجود حل للقضية الفلسطينية، ويحيموفيتش تنفي وجود المشكلة»! (هآرتس ٢٠١٣/١/١١).

على الرغم من عدم الاختلاف في الطروحات العامة المتشابهة جدا سياسيا تتباين الأحزاب المعرفة بـ «الوسط» و«الوسط– اليسار» بعضها عن بعض بالتوجهات، أو بإبراز أولويات القضايا الداخلية والخارجية في الدعاية الانتخابية.

ففيما يبرز العمل الأجندة الاجتماعية، ركّز «يش عتيد» على ما يعرف بـ «تقاسم الأعباء» وإشراك الشباب اليهود المتدينين الأصوليين في سوق العمل والخدمة العسكرية.

وما يغيبه العمل يبرزه حزب ميرتس اليساري – الصهيوني، وبطروحاته وحملاته الانتخابية ربط بين الأزمة الاقتصادية المتزايدة في إسرائيل، وبين استمرار الاحتلال والاستيطان، واهتم بالتأكيد على خطر الاحتلال على الشعبين وعلى ضرورة اعتبار عملية إنهائه المهمة الأولى.

وشدد ميرتس –على العكس من العمل الذي اعتمد تكتيكا لم يثبت ذاته يقوم على إبراز القضايا الاجتماعية– على أنه «لا عدالة اجتماعية من دون تسوية سياسية للصراع ومن دون وقف الدعم غير المحدود للمستوطنين وللرشاوى الممنوحة لليهود المتدينين الأصوليين مقابل مشاركتهم في الائتلاف الحكومي».

كما تطابقت طروحات ميرتس مع رسائله الدعائية قبيل الانتخابات لزيادة الموازنة العامة بنفس نسبة الزيادة الطبيعية السنوية، وفرض الجمارك على السجائر والكحول، وتسهيل منح القروض، وإصلاح نظام الضرائب بحيث يتم تخفيف العبء عن الطبقات الوسطى والعاملة.

وما تحدث عنه ميرتس بالتلميح أشار له حزب «يش عتيد»، مشددا على كونه رسولا للطبقة البرجوازية وحارسا لمصالحها.

ووظف «يش عتيد» جل طاقاته خلال الحملات الانتخابية لتبيان الهدف الأهم من طرفه: توزيع أعباء الضرائب بشكل عادل بدلا من تحميل وزرها للطبقة الوسطى. مشددا على ضرورة إنفاق المزيد من الميزانيات على التربية والتعليم.

و ركز لبيد لهذا الغرض في برامجه وتصريحاته على ضرورة وقف ضخ الميزانيات للمتدينين الأصوليين (الحريديم) الذين يثقلون كاهل الاقتصاد لأنهم لا يعملون ولا يتعلمون بذريعة التفرغ لتعلم التوراة.

بالمقابل، استغل حزب المتدينين الأصوليين (شاس) ارتفاع نسب الفقر في إسرائيل للتركيز على محاربته بواسطة برامج وتصريحات قادته، دون تقديم خطط اقتصادية حول السبل العملية لذلك. كما ركّز شاس على ظاهرة أرّقت الإسرائيليين، وتكمن في تسلل آلاف الأفارقة عبر سيناء، وفاخر قادته – خاصة وزير الداخلية–

يحيموفيتش: «عمل» بلا مشروع سياسي!

بالمبادرة لوقف الظاهرة وطرد الكثير منهم.

وبقدر ما ركزت هذه الأحزاب على القضايا الداخلية الملحة، هرب الحزب الحاكم «الليكود بيتنا» منها وحاول تجاهلها، ولاحقا تبين أن ذلك كان أحد أسباب تسديده ثمنا باهظا، في النتائج.

وعمد «الليكود بيتنا» للتركيز على قضايا الأمن والمخاوف الأمنية المتعلقة بالنووي الإيراني، الربيع العربي والجهاد العالمي. وكما في معركتي الانتخابات اللتين فاز بهما نتنياهو وحزبه (١٩٩٦ و ٢٠٠٩) فقد استخدم هذه المرة فزاعة الأمن لترهيب الإسرائيليين في محاولة لدفعهم للالتفاف حوله بصفته «حامي الحمى».

كما فاخر بإنجاز جدار على طول الحدود مع مصر، وفي الشأن الداخلي حاول التظاهر بالاهتمام بقضايا داخلية تساوقا مع المزاج العام السائد في الشارع الإسرائيلي فركز على ما وصفه بـ «الثورة الخليوية»، في إشارة لخفض أسعار خدمات الاتصالات الهاتفية التي تمت بفضل وزير الاتصالات الليكودي موشيه كحلون.

ويعكس ذلك مدى اهتمام الإسرائيليين بهموم توفير السكن والصحة والتعليم، إضافة للناحية النقابية والأجور ومكافحة الغلاء.

ويبدو أن معظم الأحزاب الإسرائيلية تساوقت مع هذه الهموم كما يتجلى ببرامجها التي ستبقى على ما يبدو حبرا على ورق بحكم تجارب الجولات الانتخابية السابقة التي تظهر متابعتها أنها لم تنزل من برج الشعارات ولا تخلو أيضا من البرامج الشعبوية والديماغوغية.

و استخدمت بعض أحزاب اليمين كما في جولات انتخابية سابقة التحريض على المواطنين العرب لكسب الأصوات، وبرز ذلك في متلازمة «الحقوق مقابل الواجبات» التي تكررت في حملات حزب «إسرائيل بيتنا» و«العظمة لإسرائيل».

ويلاحظ أن الأحزاب الإسرائيلية بشكل عام وبخلاف تجارب الماضي لم تركّز على تبيان برامجها وطروحاتها وتمايزاتها الفكرية والسياسية بقدر التركيز على هوية المرشحين ونجوميتهم، وعلى الطعن بالمتنافسين.

قراءة في النتائج

وتمخضت الانتخابات التي شارك فيها نحو ٦٧٪ من المقيدين بكشوف الناخبين، عن نجاح كبير لحزب «يش عتيد» (وسط) بقيادة الصحافي يئير لبيد (١٩ مقعدا). كما أسفرت عن شبه تساوٍ في حصة ما يعرف بمعسكري اليمين و«الوسط- اليسار».

كان حزب «يش عتيد» مفاجأة الانتخابات وفاز بـ ١٩ مقعدا بصفته ممثلا للطبقات البرجوازية الوسطى في إسرائيل. وعلى الرغم من عدم تعريفه لنفسه كحزب يميني لكن مواقفه السياسية والاجتماعية مشابهة لمواقف اليمين مع بعض الفوارق في الخطاب وحدة الطروحات والتصريحات، علما أنه استفاد من ضبابية مواقفه السياسية على غرار أحزاب الوسط الإسرائيلية التي تطل في كل انتخابات بثوب جديد وتتلاشى في أغلبية الحالات.

سياسة عصرية

اعتبر المعلق السياسي يوسي فيرتر أن النتائج مثلت «صفعة» لنتنياهو من مصوتي اليمين، مشيرا إلى أن فوز الشابين لبيد وبينيت يعكس نجاح السياسة العصرية المعتمدة على التواصل مع الجمهور، ما مكنهما من استقطاب الأصوات «الطائشة».

وبدوره، يقدم المحلل غدعون ليفي (هآرتس ٢٣،٠١،١٣) قراءة أكثر وضوحا لنتائج الانتخابات بتأكيده أن إسرائيل ولسان حالها يقول «دعونا نعيش بهدوء حياة جيدة وهانئة»، لافتا إلى أن ذلك تجسد في نتائج حزب «غير سياسي (يش عتيد) في انتخابات غير سياسية».

ويبدو فعلا أن سر نجاح لبيد يكمن أيضا بالابتعاد عن القضية السياسية والعلاقة مع الفلسطينيين، وبتصويتهم له هرب الإسرائيليون من القضايا الخارجية للداخلية، وهذا نوع من الهروب إلى الأمام.

وأوضح ليفي أن إسرائيل قالت لصحافي غير مجرب سياسيا، لكنه فصيح اللسان ووسيم الطلعة «نعم للشباب الجديد الذي تحاشى خوض قضايا خلافية وحقيقية».

وقال ليفي الذي لا يرى أية بشارة جديدة أيضًا إن الليكود كان سيفقد لقبه كأكبر حزب في إسرائيل لولا تحالفه مع «إسرائيل بيتنا».

صفعة لنتنياهو

سجلت نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٩ عقابا من الناخبين لبنيامين نتنياهو والذي تولى رئاسة الحكومة لولاية ثالثة على الرغم من التراجع الكبير لقوة لائحته «الليكود- إسرائيل بيتنا» (٣١ مقعدا مقابل ٤٢ في البرلمان السابق)، فيما وصفت الصحف العبرية هذه النتائج بـ «الصفعة» له.

ويتوافق عدد كبير من المعلقين والمحليين على أن الإسرائيليين عاقبوا الائتلاف الحاكم لفشله في معالجة قضايا ملحّة، وأنهم صوتوا أكثر للمعنيين بالمواضيع الداخلية المدنية بالأساس.

وعبرّت صحيفة «هآرتس» عن ذلك بقولها في افتتاحيتها (٢٠١٣/١/٢٤) إن إسرائيل عبّرت بهذه النتائج عن عدم ثقتها بنتنياهو لـ «فشله في المجال الدبلوماسي والعلاقات الخارجية»، كما أشارت لفشله أيضا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

كما قرأت نتائج الانتخابات على أنها تحفظ من قبل الإسرائيليين على تطرف الليكود نحو اليمين، ومن الاستفزاز المضر للمجتمع الدولي بسياسات خارجية تعتمد خطاب القوة. وشددت على أن الإسرائيليين معنيون بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة بدلا من تسمين المستوطنات والتهديد بحرب على إيران.

واستثمر «البيت اليهودي» تراجع قوة الحزبين الحاكمين «ليكود» و«إسرائيل بيتنا» وظهر كحزب نواته المستوطنون لكنه يتسم بطابع إسرائيلي شامل وبات شريكا مهما في ائتلاف نتنياهو بعد فوزه بـ ١٢ مقعدا.

وبخلاف توقعات استطلاعات الرأي جاءت النتائج مخيبة لحزب العمل (١٧ مقعدا) رغم تمثيله لـ «الثورة الاجتماعية» التي شهدتها إسرائيل العام ٢٠١١.

«يديعوت» تعنون: صفعة لنتنياهو.

من النتائج اللافتة أيضا مضاعفة حزب «ميرتس» قوته من ثلاثة إلى ستة مقاعد بفضل عدم تردّده في تعريف نفسه كحزب يساري بخلاف العمل الذي تهرب من هذه الصفة وغيب موضوع الاحتلال. وهذا ما يؤكده أيضا المعلق البارز نحاوم برنياع (يديعوت أحرونوت ٢٠١٣/٢/٨)الذي يتفق مع ما يجمع عليه المحللون الإسرائيليون بأن الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية انعكست في تزايد قوة أحزاب يسار الوسط، وبخاصة حزب «يش عتيد». في الوقت نفسه يصيب برنياع كبد الحقيقة بالإشارة إلى أن الحدود بين معسكري اليمين واليسار في إسرائيل لم تعد واضحة، بل باتت متداخلة.

ثمة منطق كبير في القول إن النتائج عكست عدم ثقة الإسرائيليين بنتنياهو شخصيا ورغبتهم برؤية وجوه جديدة بصرف النظر عن طروحاتها.

وهناك من اعتبر أن فوز صحافي عديم التجربة السياسية بهذا الكم الكبير من المقاعد (١٩ مقعدا) دليل على تعاون الجمهور مع «لعبة الأحزاب» وبحثا عن المظهر أكثر من الجوهر.

عبر المحامي الإسرائيلي البارز تسيون مئير في محاضرة له في الناصرة عن امتعاضه من السياسة الإسرائيلية في ٢٠١٣ بقوله إن شابا وسيما بلا شهادة إنهاء للتوجيهي يصيب شعبية واسعة غير مسبوقة (صحيفة «حديث الناس» ٢٠١٣/٢/١).

ويذهب المعلق البارز إيتان هابر (صحيفة «يديعوت أحرونوت» ٢٠١٢/١٢/٢٥) إلى ان الناس في واد والأحزاب في واد آخر في حقيقة الأمر، معتبرا أن الدعايات الانتخابية والبرامج الحزبية لا تؤثر على الجمهور، لا سيما في ظل وجود أزمة ثقة بالسياسيين، برامجهم ووعودهم.

ويرى أن الناخبين لا يعولون كثيرا على تغيير سلم الأولويات بتوزيع الموارد، ويميلون للتصويت بتأثير البيئة والبيت وسط سيطرة لـ «ثقافة القطيع».

وحتى ساعة فتح صناديق الاقتراع ظل نحو ٢٥٪ من الإسرائيليين مترددين كيف يسلكون انتخابيا.

وتوافق معلقون إسرائيليون كثر على أن مرد هذا الكم الكبير من «الأصوات الطائشة» عدة أسباب أهمها حالة «النعاس» التي لازمت هذه الانتخابات، وتشابه طروحات الأحزاب وفقدان الثقة بالسياسيين.

من النتائج اللافتة ما يرتبط بحزب المعارضة كاديما، برئاسة شاؤول موفاز الذي فاز بـ ٢٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٩ ، وهذه المرة نجا من الفشل بشق الأنفس بفوزه بمقعدين فقط.

التمثيل العربي

لم يتغير عدد النواب الممثلين للأحزاب العربية في الكنيست الإسرائيلي، فالقائمة العربية الموحدة والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ظلت كل منهما ممثلة بأربعة أعضاء، فيما بقي التجمع الوطني الديمقراطي على قوته؛ ثلاثة نواب. غير أن القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية – الشق الجنوبي والحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي العربي) زادت قوتها بالعدد والنسبة المئوية (١٣٨٤٥٠ صوتا)، وزاد التجمع الوطني قوته (٩٧٠٣٠)، أما الجبهة فتراجعت قوتها قليلا (١١٣٤٣٩).

ويستدل من مراجعة الأرقام أن التجمع والموحدة زادا من قوتهما في منطقة النقب، حيث تراجعت الجبهة هناك وحافظت على قوتها في الجليل خاصة في المدن الكبرى. كما يستدل من النتائج أن النواب العرب في معظم الأحيان كانوا «أنبياء في أوطانهم» وحازوا على نسبة دعم كبيرة لأحزابهم ما يشير لقوة الاعتبارات الشخصية في حسم المصوتين لتوجهاتهم الانتخابية.

وتدلل نتائج الانتخابات أيضا أن الجبهة حازت على نحو ألفي صوت يهودي وفي مدينة تل أبيب جاءت النتائج مخيبة بخلاف توقعات ووعود عضو الكنيست الجبهوي د. دوف حنين الذي سبق وأن فاز بـ ٣٣٪ من الأصوات في انتخابات بلدية تل أبيب السابقة. ويتجلى فشل الجبهة في استقطاب مصوتين يهود (على الرغم من أنها قائمة عربية يهودية وخطابها مدني وقريب من اليسار الإسرائيلي) بحيازة قائمة «إيرتس حدشاه» اليهودية على ٢٨ ألف صوت كان من المفروض أن تحظى الجبهة بها، فالقائمة تتبنى طروحات الجبهة وتتجاوزها في بعض النقاط، فمن بين ما تدعو له: المساواة التامة والحقيقية للمواطنين العرب في إسرائيل، ومن ضمن ذلك الاعتراف بعيد الأضحى عيدا رسميا فيها.

واعترف الأمين العام للحزب الشيوعي محمد نفاع بارتكاب الجبهة عدة أخطاء خلال الانتخابات، منها عدم المبادرة لتبيان خصوصية طرح الجبهة وتمايزها عن بقية الأحزاب العربية، كالموقف من الرجعية العربية والموقف من أحداث سورية. لم يعترف نفاع بخطأ الجبهة في التحفظ من فكرة القائمة العربية المشتركة (صحيفة «حديث الناس» ٢٠١٣/٢/٢٢) لكنه أشار لخطأ الجبهة في عدم تسويغ موقفها من الوحدة في ظل وجود «خلافات أساسية في قضايا جوهرية» بشكل كاف. كذلك تحدث عن الضعف التنظيمي في الحزب والجبهة على صعيد الفروع والمناطق، لا في النقب فحسب، والهيئات القطرية منوها أيضا لـ «المال السياسي» الوافد من الخارج لدعم أحزاب عربية

منافسة. وقلل من أهمية فقدان الوجوه الشبابية والنسائية في قائمة الجبهة.

على الرغم من الحملات الانتخابية التي أغرقت الشوارع بصور المرشحين ودعوات الاستغاثة عبر وسائل الإعلام ومكبرات الصوت في المساجد، لم يخرج أكثر من نصف أصحاب حق الاقتراع العرب إلى الصناديق الانتخابية.

و بعث فلسطينيو الداخل في سلوكهم الانتخابي عدة رسائل لأحزابهم وقادتهم، منها وأهمها رغبتهم في سياسة جديدة فيها الأمل والثقة بالمستقبل وتوحيد طاقاتهم.

ومن الواضح الآن أن المساعي المتعثرة لتشكيل حكومة في إسرائيل على وجه السرعة، انصبت حول القضايا الداخلية بالأساس، فالتعامل مع الفلسطينيين والتسوية لم يشكلا نقطة خلاف بين الأحزاب المشاركة في ائتلاف حاكم جديد. وعلى الرغم من توجهاته اليمينية ومن كونه حزب المستوطنين، بوسع «البيت اليهودي» التعايش مع مسيرة سياسية تستأنف بضغوط دولية.

وقد ألمح بينيت إلى أن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين لا يشكل سببا كافيا للخروج من الائتلاف الحكومي، ويرجح أن ينشب الخلاف الحقيقي عندما تدنو لحظة الحقيقة وتضطر إسرائيل لاتخاذ خطوات عملية. ومن هذه الناحية يبدي حزب «يش عتيد» مواقف مريحة لنتنياهو فهو يعي احتمالات الضغوط الأميركية– الأوروبية على إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية مثلما يعي مخاطر تعمق العزلة الدولية. وسبق أن أعلن عدة مرات أن المسيرة السياسية مصلحة مهمة لإسرائيل، وهذه نقطة لقاء مع نتنياهو الذي ما زال يعلن التزامه بـ «الدولتين»، وفق إحداثيات خطابه في بار إيلان العام ٢٠٠٩. لذا لا يستبعد أن يرضى لبيد طواعية بدور «ورقة التين» سوية مع حزب الحركة بقيادة ليفني لتغطية تعنت نتنياهو.